الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٥
المعقودة يوم الجمعة
١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

الرئيس : السيد هامبرغر (هولندا)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ب) خطة للتنمية (تابع)

'١' خطة للتنمية (تابع)

'٢' تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.2/51/SR.25
19 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLSH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

البند ٩٦ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/51/59 و A/51/73 و A/51/87 و A/51/120 و A/51/127 و A/51/138 و A/51/208-S/1996/543 و A/51/208 و A/51/210 و A/51/295 و A/51/314 و A/51/357 و A/51/375 و A/51/462-S/1996/831 و A/51/529)

(ب) خطة للتنمية (تابع)

'١' خطة للتنمية (تابع) (A/51/168 و Corr.1 و A/51/208-S/1996/543 و A/51/485)

'٢' تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (تابع) (A/51/211-S/1996/551 و A/51/485)

١ - السيد غانغوياج (منغوليا): قال إنه على الرغم من حصول بعض التطورات الإيجابية في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك حدوث تحسنات في اقتصادات عدد من البلدان النامية، فإنه مازالت الاختلالات سائدة. ومما يزيد الحالة سوءا الحمائية الجديدة والتردي لبيئتي وثقل أعباء الدين والقيود على إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات وتقلب التدفقات المالية وركود أو هبوط المساعدة الإنمائية الرسمية. وأضاف أن الكثير من البلدان النامية، ولا سيما أقلها نموا والبلدان المتضررة جغرافيا أو إيكولوجيا، غير قادرة على تشاطر فوائد العولمة وانها مازالت تواجه احتمالا كبيرا للتعرض للتهميش. ذلك أن معظم تلك البلدان لما تشارك بعد في التكامل الاقتصادي الإقليمي؛ وفي هذا الصدد، يؤكد وفده من جديد عزمه على مواصلة الجهود الرامية إلى الانضمام إلى التجمعات الاقتصادية الإقليمية عموما وإلى مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

٢ - ومضى إلى القول إنه ينبغي لخطة التنمية أن تـُولي اهتماما خاصا للحالة الحرجة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية الصغيرة وكذلك للبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. وأنه ينبغي لهذه الخطة أن تقرر تدابير محددة تهيئ بيئة دولية مواتية تفضي إلى موافاة البلدان النامية بمساعدة مالية وتقنية متزايدة وبغرض الوصول إلى التدفقات المالية على نحو مؤكد يمكن التنبؤ به، وبالاستثمار المباشر الأجنبي المتزايد وبحل دائم لمشاكل الديون. وينبغي لخطة التنمية أيضا أن تحدد السبل الكفيلة بتنفيذ القرارات الرئيسية التي تم التوصل اليها في المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة.

٣ - وقال إن منغوليا، التي هي دولة نامية تمر بتحول هيكلي، ترى أن خطة التنمية ينبغي أن تكون هاديا رئيسيا للتعاون الدولي لأغراض التنمية في التسعينات وما بعدها. وقال إن وفده يساوره القلق لأن المفاوضات بشأن الخطة تسير ببطء. وإنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للأفكار الجديدة التي قد تعزز الوثيقة وأن وفده يؤيد المقترح الداعي إلى وضع استراتيجيته للتنمية وأهداف للتنمية على أساس إقامة

شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. إلا أنه لا ينبغي تعديل الصيغ التي جرى الاتفاق عليها حتى الآن.

٤ - وأضاف أن قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ يوفر أساسا صُلبا للمفاوضات المقبلة بشأن المسائل المؤسسية ومتابعة خطة التنمية. وأنه ينبغي الارتقاء بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويشكل هذا خطوة يتيحها ميثاق الأمم المتحدة، من أجل تمكين المجلس من الاضطلاع بدور تنسيقي أكثر فعالية. ويؤيد وفده أيضا أن هناك حاجة ماسة إلى تعزيز الأواصر بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

٥ - السيد بريندر غاست (جامايكا): قال إن خطة التنمية ينبغي أن تكون بمثابة وسيلة لتنفيذ التوصيات والنتائج التي تم التوصل اليها في المؤتمرات الرئيسية الأخيرة التي عقدتها الأمم المتحدة. وإنه ينبغي للخطة أن تستجيب للمطالب الملحة للتعاون الدولي لأغراض التنمية. وأن استمرار الخمول السياسي على صعيد المجتمع الدولي سيكون لها أثر مدمر على البلدان النامية. وانه ينبغي للمفاوضات بشأن الخطة أن تسعى إلى بناء توافق في الآراء بشأن مجالات هامة على صعيد السياسة العامة من أجل تحفيز التنمية.

٦ - وأضاف أن من الأهمية بمكان، في المفاوضات المتعلقة بالمسائل المؤسسية والمتابعة، توفير إطار عام للوصول إلى تفاهم بشأن الكيفية التي يمكن بها أن تؤثر الصناديق والبرامج والوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة على عمليات التنمية والسعي إلى توفير أساليب مبتكرة لضمان القيام بأعمال المتابعة علاوة على متابعة الاتفاقات التي تم التوصل اليها في المؤتمرات الدولية المعقودة مؤخرا. وينبغي للمناقشات أن تأخذ في الاعتبار أن التنمية محورها الإنسان وأنه يجب أن تكون مستدامة وأن تركز من ثم على تحسين أحوال الإنسان. وانه ينبغي تناول التنمية بأسلوب شامل ومتكامل وانه يجب إيلاء الاهتمام الواجب للدور الذي تضطلع به الوكالات والأجهزة الإنمائية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ الخطة. وأكد، في ختام كلمته، على أن من الأهمية بمكان أن يولى للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة ما يولى من الأهمية للسلم والأمن الدوليين.

٧ - السيد الهيتي (العراق): قال إن توطيد السلم والأمن الدوليين يتطلب توفير موارد كافية للتنمية. وينبغي أن تستخدم لذلك الغرض ١٠ في المائة من الموارد المتاحة نتيجة لنزع السلاح.

٨ - وأضاف أن عولمة الاقتصاد العالمي قد أسفرت في كثير من الحالات عن تهميش قطاعات معينة من المجتمع. وعليه يكون من الأهمية بمكان تذليل العقبات التي تعترض التجارة ونقل التكنولوجيا. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لكل بلد في سياق الجهود المبذولة لتضييق الفجوة بين الشمال والجنوب وتخفيف حدة الفقر. ويجب عدم استخدام التدابير الاقتصادية بوصفها جزاءات ضد البلدان النامية، ويجب أن تحمي تلك البلدان نفسها، عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب وترتيبات التعاون الإقليمي مثلا، من بعض السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية التي تستخدمها البلدان المتقدمة النمو.

فالجزاءات الاقتصادية تتعارض مع الأغراض والمبادئ التي تقوم على أساسها منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية المعنية بالتجارة والتنمية.

٩ - وفيما يتعلق بتجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، قال إن الشراكة ينبغي أن تقوم على أساس علاقات محددة بوضوح، ويجب أن تكفل التعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة بغرض التوصل إلى حلول على الصعد المحلي والإقليمي والدولي.

١٠ - وأضاف أن مختلف الشركاء يجب أن يـُبدوا الإرادة السياسية اللازمة لتذليل العقبات التي تواجه التنمية. ويقوض الاختلال الراهن في العلاقات الاقتصادية الدولية السلم والأمن الدوليين. وعليه يغدو لزاما تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب لمنفعة الديمقراطية والدبلوماسية الدولية ولتمكين البلدان النامية من التحرر من هيمنة بعض البلدان المتقدمة النمو.

١١ - السيد بيروك (الجزائر): أعرب عن الاستياء من بطء التقدم الذي تحقق حتى الآن في المفاوضات بشأن "خطة التنمية" وقال إنه يجب تناول هذه المهمة بتصميم أعظم بكثير نظرا إلى أن الأغلبية الساحقة من سكان العالم يعيشون في فقر مـُدقع. وانه يجب ترجمة توافق الآراء بشأن الحاجة إلى التعاون الدولي لأغراض التنمية إلى إجراءات ملموسة فيما يتعلق بالتجارة الدولية والديون الخارجية ونقل التكنولوجيا والاستثمار المباشر والتدفقات المالية والقضاء على الفقر وحماية البيئة.

١٢ - ويجب توفير موارد متزايدة للأمم المتحدة على وجه الخصوص لتمكينها من أدائها دورها الهام إذا ما أخذت في الاعتبار التحديات الجديدة بخاصة التي تم تحديدها في المؤتمرات الدولية المتعددة مؤخرا. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن من الأهمية بمكان كفالة استقرار الموارد اللازمة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وكفالة امكانية التنبؤ بالموارد. كما أنه لا يجب أن تكون المفاوضات بشأن خطة التنمية بمثابة ذريعة لمحاولة إصلاح منظومة الأمم المتحدة بطريقة تقوض الأنشطة الإنمائية للمنظمة. وعليه يجب أن تشكل خطة التنمية تطورا هاما على الأقل، إن لم تشكل نقطة تحول، بصورة عملية، في العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية، ويجب أن تدعو خطة التنمية هذه بصورة لا لبس فيها إلى وضع مدونة دولية جديدة لقواعد السلوك تبين على الوجه الصحيح متطلبات التقدم الاقتصادي والتنمية. وفي الختام، أثني على فريق الجمعية العامة العامل المخصص لخطة التنمية للأعمال التي قام بها.

١٣ - السيد آتشا (بيرو): قال إن وفده كان يأمل في تبادل أنشط للآراء بشأن خطة التنمية لتمكين الوفود من فهم أعمال فريق الجمعية العامة المخصص فهما أوفى. وأضاف أنه ينبغي أن يكتمل في أقرب وقت ممكن العمل بشأن خطة التنمية، على أنه لا يجب أن يـُقوض ذلك الإحساس بالالحاحية مضمون الخطة. وانه ينبغي أن تكون الوثيقة النهائية على قدر كبير من الدقة، وأنه، بدلا من مجرد إعادة توافق الآراء الذي انبثق عن مختلف المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة والرسائل التي ترمي القرارات الأخرى ذات الصلة إلى

ايصالها، فإنه يجب أن تحدد الوثيقة بوضوح دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنمية وأن تكفل أن تـُبين بحق مصالح ودوافع الدول الأعضاء وينبغي أن يكون في المستطاع دمج مختلف عناصر التنمية في رؤية مشتركة في الخطة. وانه ينبغي تحسين النص المتعلق بمتابعة الخطة بحيث يؤكد عملية المتابعة تأكيدا كافيا. ومضى إلى القول أن من الأهمية بمكان التعاون مع مؤسسات بريتون وودز.

١٤ - السيد اسبيري (جمهورية ايران الاسلامية): قال إن المداولات بشأن خطة التنمية قد عززت تدريجيا الفهم بأن بين السلم والتنمية صلة ثابتة. ويدل عدم القدرة على إبداء الإرادة السياسية اللازمة لتعزيز الحوار على نهج ينطوي على قصر نظر إزاء اتجاهات العولمة والترابط القائمة حاليا. ويتطلب النهج الواقعي للسلم المستدام التزاما من جانب الدول المتقدمة النمو بتنمية البلدان النامية، ويشكل هذا نظرة تسعى إلى تحقيق الاستقرار والأمن فضلا عن السلام.

١٥ - وأضاف أنه ما من شك في أنه يجب على البلدان النامية ألا تقلل من أهمية الترتيبات الوطنية المناسبة للتنمية. وهناك حاجة في الوقت ذاته إلى مزيد من تحرير التجارة الدولية وإلى تحقيق قدر أكبر من المساواة في وصول البلدان النامية إلى الأسواق وإلى تحسين معاملة سلعها الأساسية ومواردها الخام ومصنوعاتها.

١٦ - ومضى إلى القول إن أي محاولة لتقويض التنمية بوصفها شرطا أساسيا للسلم والأمن الدوليين، في إطار الحوار بشأن تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة العالمية، من شأنها أن تحبط الجهود المبذولة لإيجاد عالم يقوم على مبدأ الاستدامة.

١٧ - وقال إن خطة التنمية ينبغي أن تكون عملية المنحى وأن تتضمن توصيات عملية للتنفيذ التام للالتزامات المنبثقة عن المؤتمرات الرئيسية المعقودة مؤخرا والمتعلقة بالتنمية. ويجب أن تولي الخطة اهتماما كافيا لاشتراك البلدان النامية اشتراكا تاما وفعالا في صنع القرارات بشأن مسائل الاقتصاد الكلي على الصعيد الدولي. وأكد أهمية التعاون بين الشمال والجنوب دون أي شروط انفرادية ودون أن تتم ذلك عن التصدق. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لكل دولة من الدول. ويجب ألا يـُنظر في الفصل الثالث من خطة التنمية بمعزل عن الفصول السابقة كما يجب أن تتناول عملية النظر هذه المتطلبات المؤسسية بغية تنفيذها على نحو عاجل وفعال.

١٨ - السيد التني (السودان): قال إن الحوار في الفريق العامل المخصص بعث على الأمل في أن يعمل المشتركون في جو من الشراكة بغية تحقيق الأهداف المعلنة. وهذا أمر ممكن إذا ما أعادت البلدان المتقدمة النمو النظر في موقفها من حجم المساعدة التي تقدمها من أجل التنمية. ويجب أيضا اتخاذ التدابير لتخفيف عبء الدين الذي يشل حركة البلدان النامية ولزيادة التدفقات الاستثمارية إلى تلك البلدان ولكفالة تمويل الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة على أساس موثوق. وينبغي أن تتجنب البلدان المانحة حرمان البلدان النامية من حقها في التنمية.

١٩ - وأضاف أنه لن يتسنى تحقيق السلام إلا إذا أمكن التوصل إلى حلول للأسباب الكامنة وراء المنازعات، وأنه ينبغي للبلدان المانحة أن تتخلى عن السياسات التي تزيد من تفاقم المنازعات. وينبغي لهذه البلدان أن تتبع نهجا أكثر ايجابية يقوم على أساس النزعة الإنسانية وتعزيز التنمية بغية تمكين البلدان الداخلة في منازعات من أن تعزز امكانياتها حتى لا تعتمد على المساعدات الخارجية فحسب.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٣